**الأساتذة، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،**

 **المعينين استثناء بقطاع التعليم**

**في إطار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة**

**بيان حقيقة**

|  |
| --- |
| **إذا كانت جميع التوصيات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي قد نفذت، فأي دور سيبقى لخلية تتبع توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، في ظل المطالب الأساسية للضحايا المستفيذين و الصادرة لفائدتهم هذه التوصيات ؟ .** |

 **تلقينا نحن الأساتذة والمتصرفون، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المعينون استثناء بقطاع التعليم منذ سنة 2011، باستغراب ودهشة كبيرين، منشور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على صفحته بالفايسبوك، بتاريخ 17 يناير 2024؛ نظرا لما تضمنه من تلميحات لا تليق بمؤسسة وسيطة تعمل في مجال حقوق الإنسان، وما أورده من معطيات وتأويلات تحيد به عن الأدوار المنوطة به في مجال التنفيذ السليم لتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة.**

 **لذلك، فجوابا على كل هذا، نرى أن من واجبنا رفعا لكل لبس أو سوء فهم تقديم التوضيحات التالية:**

 **1 ـ لقد ظل تنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تنفيذا ناقصا وغير مكتمل، وفيه حيف وإجحاف واستخفاف كامل بالضحايا ومعانتهم في الماضي والحاضر والمستقبل؛ خصوصا بالنسبة للمعينين في الوظيفة العمومية وهم في أعمار تتراوح ما بين 45 و58 سنة، والذين أحيل حوالي 14 منهم على التقاعد في قطاع التعليم، لتتحول معاناتهم من ضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى ضحايا للإدماج الاجتماعي.**

 **2 ـ كان حريا بالمجلس أن يربأ بنفسه عن استعمال عبارة "صورة أربعة أشخاص" في منشوره، لما تنطوي عليه من استخفاف وتقليل من شأن هؤلاء؛ بوصفهم ضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا مجرد أشخاص، يتوفرون على مقررات تحكيمية تمت وتتم معالجتها من طرف المجلس الوطني وخلية تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛ هذا على الأقل احتراما لما عانوه من سنوات الاعتقال السياسي وعقود من الإقصاء والحرمان والفرص الضائعة قبل وبعد صدور هذه المقررات.**

 **3 ـ البلاغ المتحدث عنه في هذا المنشور، في محاولة لمغالطة الرأي العام الوطني، ليس صادرا عن "أربعة أشخاص"، بل عن مجموعة من الأساتذة والمتصرفين، المستفيدين استثناء من توصيات الإدماج الاجتماعي في قطاع التعليم، الذين شاركوا في صياغة مذكرة مطلبية وجهت إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إلى رئيس الحكومة ووزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وإلى منظمات وهيئات حزبية ونقابية وحقوقية مغربية ودولية، والذين هم مستاؤون من رفض رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤولي خلية تتبع توصيات هيئة الانصاف والمصالحة استقبالهم باستمرار، وتجاهل مطالبهم وعدم الرد على شكاواهم؛ المتعلقة بمستقبل ومصير عمليات إدماجهم الاجتماعي استثناء في الوظيفة العمومية قبل وبعد توقيع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئاسة الحكومة وصندوق الإيداع والتدبير، بتاريخ 04 ماي 2021، على اتفاقية تنفيذ ما سمي بتوصية التقاعد التكميلي لفائدة بعض ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.**

 **4 ـ لا سبيل لإنكار المجلس أنه تجاهل، بتاريخ 04 يناير 2024، استقبال خمسة من الأساتذة الضحايا، كان من ضمنهم أعضاء لجنة المتابعة، الذين قدموا بطائقهم التعريفية وطالبوا بلقاء رئيسة المجلس وخلية تتبع التوصيات، بناء على طلب لقاء سبق وأن تقدموا به كتابة للمجلس منذ حوالي 15 يوما، ويتعلق الأمر بالأساتذة: " سعيد غاني " و " عبد السلام بنان " و " الحسن السباعي " و " عبد المالك بن السويبة " و " العربي مسعود ".**

 **5 ـ ادعى خبر المجلس أنه استقبل المعنيين، يومي 03 و04 يناير 2024، في إشارة إلى:**

 **+ استقبال الأستاذ " العربي مسعود " عضو لجنة المتابعة بتاريخ 03 يناير 2024، والذي جاء بصفته الشخصية ليستفسر عن مآل مجموعة من الشكاوى المقدمة للمجلس تخص بالأساس سنوات الحرمان والإقصاء من الوظيفة العمومية بسبب الاعتقال السياسي، والتي بالرغم من أن المقرر التحكيمي الصادر لفائدته من طرف هيئة الأنصاف والمصالحة قد أشار إلى جزء منها، فإنه عند إدماجه الاجتماعي لم يتم إنصافه بالكامل وفقا للتوصية الصادرة للحكومة، كما جاء موكلا من الضحية " أيدا الناه " للاستفسار عن مآل التوصية الإدارية الصادرة لصالحه في المقرر التحكيمي رقم 5746 .**

 **+ محاولة موظفة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتاريخ 04 يناير 2024، استقبال الأساتذة الضحايا الخمسة المشار إلى أسمائهم أعلاه، وهوما تم رفضه من طرف هؤلاء مع إصدار بلاغ في الموضوع، بتاريخ 09 يناير 2024، باسم المدمجين في قطاع التعليم، شكل مناسبة للمجلس للتطرق بانتقائية غير موضوعية ولا صادقة لجزء منه، في وقت ظلت المذكرة المطلبية الموضوعة لديه لأكثر من شهر ونصف للأسف الشديد دون رد ومناقشة، بالرغم من محاولة لجنة المتابعة فتح حوار في شأنها بمقر المجلس بالرباط.**

 **6 ـ اكتفى منشور المجلس بذكر مطلبين للضحايا، وهما: تغيير الإطار والترقية في الدرجة؛ في محاولة للتملص من مسؤوليته ومسؤولية خلية تتبع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالنسبة لكافة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وسعيا منه أيضا لاختصار مطالب هذه الفئة فيما هو مرتبط بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، في حين أن المطالب المعبر عنها في المذكرة المطلبية هي أعمق وأشمل من ذلك كونها تمس عمليات الإدماج الاجتماعي في شموليته، من حيث جبر الأضرار الفردية والجماعية المترتبة عن سنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وما صاحبها من إقصاء وحرمان وتهميش وهشاشة تضرر منها كافة الضحايا المدمجين، خصوصا منهم الضحايا المباشرين المحالين على التقاعد .**

 **7 ـ فيما يتعلق بالترقية في الدرجة لقد كان على المجلس أن يتحمل المسؤولية فيها لدى وزارة التربية الوطنية، كما تحملها في السابق عند المساهمة في التعيين الاستثنائي للضحايا؛ اعتبارا لأن الترقية بالدرجة قضية تهم المجلس كوصي عن الضحايا، واعتبارا أيضا للطابع والتعيين الاستثنائي للأساتذة المعينين في أعمار متقدمة، والتي تستوجب التدخل لتحسين دخلهم المادي عبر الترقي في الدرجة، فيما تبقى من السنوات القانونية للوظيفة العمومية بعد توظيفهم الاستثنائي وقبل الإحالة على التقاعد.**

 **8 ـ إن تأكيد المجلس على عدم اختصاصه للنظر في طلبات تغيير الإطار والترقية في الدرجة، هو قول مردود عليه، كون هذا المجلس بصفته وسيطا في عملية تنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة وغيرها، كان في سنة 2012 لما تلقى طلبات مجموعة من الأساتذة في التعليم الثانوي التأهيلي يودون تغيير إطارهم، قد التقى مع مسؤولين في وزارة التربية الوطنية لمناقشة هذا الموضوع، وخلص الاجتماع إلى الاتفاق على تغيير الإطار بالنسبة للراغبين في ذلك، قبل أن تسفر العملية عن قبول مجموعة من أصل 38 طلبا على تغيير الإطار من أساتذة في التعليم الثانوي التأهيلي إلى متصرفين من الدرجة 03 .**

 **09 ـ أشار منشور المجلس إلى استفادة 99 موظفا وموظفة من التقاعد التكميلي نظرا لتجاوزهم 40 سنة يوم إدماجهم بالوظيفة العمومية، والحال أن طلب الضحايا كان هو احتساب يوم ادماجهم الاستثنائي من سن 40 بأثر رجعي، حتى يتمكن أغلبهم من بلوغ 50 % المترتبة عن سنوات العمل الوظيفي وفق ما هو معمول به في قانون التقاعد بالمغرب.**

 **10 ـ إن تأكيد المجلس على أنه " لا تتضمن المقررات التحكيمية الصادرة لفائدة الضحايا أي مطلب أو توصية أخرى لم يتم تنفيذها "، تأكيد غير موضوعي، على اعتبار أن مجموعة من هؤلاء الضحايا تطرقوا إلى الحرمان والإقصاء بسبب ما طالهم من اعتقال وانتهاكات وأدلوا بأدلة مادية ملموسة دون أن يتم إنصافهم، كما أن أغلبهم لا زالوا يضعون شكاوى في علاقة بإدماجهم الاجتماعي وتسوية أوضاعهم الإدارية والمالية لدى المجلس، ولم يتلقوا حتى الآن أجوبة تفيذ بأن هذا المجلس وخلية تتبع التوصيات تعتبر أن المقررات التحكيمية باتت لا تتوفر على توصيات أخرى لم يتم تنفيذها لفائدة الضحايا.**

 **وعلى هذا الأساس؛**

 **وحيث إنه ينبغي الأخذ في الحد الأدنى بالمقاربة المعتمدة من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا، في الشق المتعلق أساسا بتنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي، بهدف تأهيل الضحية لإخراجه من وضعية الهشاشة والتهميش والإقصاء وتمكينه من استرجاع وضعه كفاعل في المجتمع؛**

 **وحيث إن الأساتذة والمتصرفين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المعينين استثناء بقطاع التعليم منذ سنة 2011، ما انفكوا متشبثين بحقهم في الحوار الجاد والمسؤول حول كافة مطالبهم العادلة والمشروعة، المتضمنة في المذكرة المطلبية لسنة 2023، بل وبالمذكرة المطلبية لسنة 2012؛**

 **فإنهم يجددون التأكيد مرة أخرى على:**

* **رفضهم لما جاء من مغالطات خطيرة في المنشور الصادر على صفحات الفيسبوك الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان على إثر محاولتهم إيصال صوتهم، والدفاع عن مطالبهم كضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي بالمغرب؛**
* **مطالبتهم المجلس مجددا بمواصلة العب دوره كوسيط، ومدافع عن الجبر الشامل والعادل للأضرار، التي لازالت تلازم الضحايا وتحول دون ادماجهم الاجتماعي الكامل؛**
* **تشبثهم بالدفاع السلمي والحضاري عن حقوقهم العادلة والمشروعة، والمحددة أساسا في الإنصاف وفي تحقيق إدماج اجتماعي يراعي البعد الإنساني والحقوقي للضحايا المدمجين استثناء في الوظيفة العمومية، وهم في سن متأخر قد يتسبب لهم ولعائلاتهم العيش في واقع من الهشاشة والفقر والحرمان؛**
* **مناشدتهم المنظمات والهيئات الحقوقية، والنقابية والحزبية، وكافة الضمائر الحية للمزيد من المؤازرة والوقوف إلى جانب هؤلاء الضحايا وتتبع معاناتهم المادية والمعنوية والصحية المترتبة عن مخلفات سنوات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالرغم من استفادة البعض منهم من الإدماج الاجتماعي استثناء بالوظيفة العمومية، دون أن يحدث ذلك أثرا واضحا على حياتهم وحياة أفراد عائلته.**

**المرفقات:**

 **+ منشور المجلس الوطني لحقوق الإنسان على صفحته في الفيسبوك**

 **+**  **المذكرة المطلبية الأولى للضحايا سنة 2012.**